واقع إشراك المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر

The reality of engaging civil society in archieving local governance in Algeria

جديد توزي

جامعة بومرداس، الجزائر، d.touzi@univ-boumerdes.dz

مخبر الدراسات السياسية والدولية جامعة بومرداس

ليلى مداني

جامعة بومرداس، الجزائر، l.madani@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2020/07/27 **تاريخ القبول:** 2020/11/15 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على واقع اشراك المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر، وذلك من خلال تشخيص علاقته بالجماعات المحلية، وتوضيح الإشكالات التي تعتري مدى مساهمته في حوكمة التنمية المحلية. وكنتيجة لأهم ما توصلت اليه ورقتنا البحثية ان السلطة السياسية في الجزائر لا تعتبر المجتمع المدني كشريك في عملية التسيير بل تفرض الكثير من القيود على تحركاته. كما منحت له الحق في الاستماع لآرائه ولكن حسب السلطة التقديرية لمتخذ القرار المحلي.

الكلمات المفتاحية: *المجتمع المدني؛ الحوكمة المحلية؛ الديمقراطية التشاركية.*

Abstract:

This paper aims to highlight the reality of engaging civil society in archieving local governance in Algeria, by diagnosing its relationship with local administrations, and clarifying the problems that it contributes to local development governance. As a result of our most important findings that the political power in Algeria does not consider civil society as partner in the process of governance, but imposes many restrictions on its movements. He was also granted the right to hear his views, but according to the discetion of the local decision-maker.

Keywords: *Civil society; Local governance; Participatory democracy.*

*المؤلف المرسل: جديد توزي، d.touzi@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

لقد أضحت الطرق التقليدية في التسيير قاصرة عن بلوغ أهدافها المنشودة، وأكدت فشلها في الاستجابة لمختلف حاجيات المواطنين خاصة على المستوى المحلي، وهذا ما أدى الى ضرورة التوجه نحو اللامركزية في التسيير واشراك مختلف الفواعل السياسية والمجتمعية في إدارة الشأن العام المحلي، ومن أبرز هذه الفواعل نجد منظمات المجتمع المدني، كما ان هذه الأخيرة لا يكون لها أي دور مساهم في صنع ومراقبة القرار المحلي الا في ظل مجتمع ديمقراطي يهيئ لها الظروف الملائمة للقيام بأدوارها المنوطة.

وفي هذا الإطار سعت العديد من دول العالم الى تكييف قوانينها وتنظيماتها مع ما تقتضيه مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام، ولهذا زاد الاهتمام بموضوع أهمية إشراك المجتمع المدني بعد طرح مفهوم الحوكمة المحلية الرشيدة في إعلان مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن، الذي عقد في صوفيا سنة 1996 مؤكدا على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من أجل تطوير المجتمع المحلي بالتعاون مع الإدارة المحلية، حيث شهدت هذه الأخيرة عدة تطورات بسبب تغير وظائف الدولة وفشل مركزية التسيير في تحقيق التنمية المحلية.

وتكيفا مع التحولات الدولية والاقليمية والتغيرات الداخلية بادرت السلطة السياسية في الجزائر بجملة من الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها رسميا في 15 أفريل 2011، التي جاءت بهدف أساسي هو تدعيم الممارسة الديمقراطية وإشراك المجتمع المدني في الإدارة والتنمية المحلية تكريسا لمقومات الحوكمة المحلية.

وعلى هذا الأساس قمنا بطرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن ان تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر استجابة لأولويات واحتياجات المواطنين؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضية الآتية:

ترتبط فاعلية المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر بمدى توفر الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة في منح المجتمع المدني إمكانية التعبير بفاعلية عن احتياجات وأولويات المواطنين.

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ودراسته وتحليله تحليلا شاملا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يستند على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويركز على ما هو كائن وموجود الآن في حياة الفرد والمجتمع، على اعتبار ان البحث الوصفي هو كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانها وتحديد العلاقة بين عناصرها، او بينها وبين ظواهر أخرى.

وللإجابة على **إشكالية** دراستنا، قمنا بتقسيم ورقتنا البحثية الى ثلاث محاور:

المحور الأول: علاقة المجتمع المدني بالجماعات المحلية في الجزائر

المحور الثاني: واقع دور المجتمع المدني التشاركي والرقابي في حوكمة التنمية المحلية في الجزائر

المحور الثالث: التحديات التي تعيق فاعلية المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر

المحور الأول: علاقة المجتمع المدني بالجماعات المحلية في الجزائر

سوف نحاول من خلال هذا المحور التطرق للعلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية في الجزائر، وذلك باعتبار المجتمع المدني فاعل مهم في تطوير أداء الجماعات المحلية في الجزائر. وهذا من خلال تناول النصوص القانونية التي تمكنه من المساهمة في العملية الانتخابية على المستوى المحلي، وكذا مشاركته في تسيير الشأن العام المحلي. ومحاولة المقارنة بينها وبين ما هو موجود على ارض الواقع.

1. مساهمة المجتمع المدني في العملية الانتخابية على المستوى المحلي:

لعل الخطوات الأولى التي يساهم من خلالها المجتمع المدني في تطوير أداء الجماعات المحلية يكون من خلال الدور الذي يلعبه في اختيار القيادات الأجدر بحسن إدارة وتسيير المجالس المحلية المنتخبة، وذلك من خلال حملات التوعية والتعبئة التي يقوم بها مع مختلف الفئات الاجتماعية بغية توعيتهم وتحسيسهم بالمسؤولية لاختيار الطاقم الأمثل الذي يسير الجماعات المحلية، كما أن له دور كبير في ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية هذا من جهة ومن جهة أخرى تكريسا واحتراما للإرادة الشعبية. وتستمر مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية الانتخابية الى غاية صدور نتائج الانتخابات وإعلان القائمة التي فازت بالانتخابات (بن ناصر 2014، ص. 24).

تعد رقابة المجتمع المدني على الانتخابات المحلية ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات، وتسعى أغلب دساتير الدول الديمقراطية لإقرار هذا الحق للمجتمع المدني في الرقابة على كل مراحل العملية الانتخابية، وهذا ما يساهم في شرعية المنتخبين المحليين ويحسن العلاقة بينهم وبين المواطن، غير أنه بالرجوع الى التشريع الجزائري لا يوجد أي نص قانوني يعطي للمجتمع المدني دور أساسي في عملية الرقابة على الانتخابات.

فبالرغم من كثرة تعداد الجمعيات في الجزائر حيث تجاوزت 900 جمعية وطنية وأكثر من 90 ألف جمعية ولائية وبلدية، إلا أن مجمل هذه الجمعيات تبدو غير فعالة في الانتخابات المحلية، وهذا ما انعكس سلبا على المشهد السياسي للانتخابات المحلية حيث بدأت منظمات المجتمع المدني تسيير بشكل متحكم فيه، وبعض الجمعيات قد ارتبطت بمطامع مصلحية ضيقة ترمي في اتجاه سياسي معين غالبا ما يخدم النظام الحاكم (بن ناصر 2015، ص. ص. 167-169). وهنا تطرح اشكالية مدى تمتع جمعيات المجتمع المدني بالاستقلالية والتي لا ترتبط بالجانب المالي فقط ولكن أيضا بالأدوار المنوطة بها.

اما على المستوى القانوني فيبقى تواجد المجتمع المدني الجزائري فقط من خلال الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، والمستحدثة بموجب المادة 194 من التعديل الدستوري لسنة 2016 والمنظمة بمقتضى القانون العضوي 16-11. وان كانت تركيبتها تؤكد على إشراك المجتمع المدني في إدارة الشأن العام واستيعاب الكفاءات للاندماج في مراقبة العملية الانتخابية، خاصة وأنها محل ثقة المجتمع، غير أن الإشكال الذي يطرح هو فيما يخص تغطية الهيئة لكل أنحاء الوطن، خاصة وأن هناك أكثر من 11 ألف مركز انتخابي، وتجري الانتخابات فيما يقارب 51 ألف مكتب، وهذا ما سيؤثر بالتأكيد على عمل الهيئة وعلى عمل المجتمع المدني والمحصور في 205 عضو، الذين لن يتمكنوا من رقابة الانتخابات المحلية من بدايتها الى نهايتها في كل ربوع الوطن (دبوشة 2017، ص. ص. 60-62). كما يجدر الإشارة في هذا الصدد انه تم تجميد العمل بالقانون

السابق بعد أحداث 22 فيفري 2019 على إثر ما عرفته الجزائر من احتجاجات شعبية عبر كامل ربوع الوطن. وكنتيجة لتلك الاحداث عمدت السلطة السياسية في الجزائر بإنشاء سلطة وطنية مستقلة للانتخابات يوم 14 سبتمبر2019 بموجب القانون العضوي 19-07 والذي اقر بوجود 20 عضوا من الكفاءات المستقلة من المجتمع المدني في تشكيلتها على المستوى الوطني، أما على مستوى المندوبيات الولائية والبلدية فلم يتم الإشارة الى أي مشاركة للمجتمع المدني في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. وهذا ما يؤكد مرة أخرى انه ليس هناك إرادة سياسية من طرف النخبة الحاكمة من تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في العملية الانتخابية، ولا زالت ترى ان هذه المنظمات مجرد أداة تستخدمها كلما سمحت لها الفرصة كلجان مساندة من أجل دعم مرشحي السلطة سواء على المستوى الوطني او المحلي.

2. مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام المحلي:

تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية بداية من سنة 2011، وذلك بغية بناء هياكل محلية تكون على مستوى عال من الأداء لخدمة المواطن، فجاء التعديل الدستوري لسنة 2016 والذي جاء بجملة من المبادئ التي تهدف إلى تكريس الديمقراطية التشاركية وهذا ما نستشفه من قراءة المادة 15 الفقرة الأخيرة: " تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية "، كما أن الفقرة الثانية من نفس المادة نصت على أن: " المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية "، واعتبرت المادة 16 أن البلدية هي " جماعة قاعدية " بما يجعل منها أساس لنظام اللامركزية، أما المادة 17 فاعتبرت أن:" المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية "(التعديل الدستوري 2016،ص.4). وكقراءة فاحصة للفقرات والمواد الدستورية السابقة اتضح لنا ان هناك اعتراف من طرف المشرع الجزائري بقصور الطرق التقليدية في التسيير، وهناك ضرورة للتوجه نحو تجسيد المقاربة التشاركية في تسيير وإدارة الشأن العام خاصة على المستوى المحلي، الا ان ما يعاب عليه انه لم يحل تطبيق هذه المقاربة على التنظيم، بحيث بقيت كمجرد نصوص عامة فضفاضة لا توجد آليات لتطبيقها.

كما نجد أن المشرع الجزائري قد أفرد أيضا في قانون البلدية رقم 11-10 بابا كاملا بعنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، وجعل المشرع من البلدية في إطار هذا القانون النواة الأساسية لتمثيل الدولة على المستوى المحلي (بلواضح 2017، ص. 293). أما فيما يخص مشاركة المجتمع المدني في إدارة الشأن العام المحلي، فبالرجوع لنص المادة 12 من قانون البلدية 11-10 فقد أكدت على سهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف لتحفيز المواطنين على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، بالإضافة الى المادة 13 منه التي نصت على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية معتمدة قانونا، والذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم (دبوشة 2017، ص. ص. 54،55). وفي نفس السياق، نجد أن المشرع الجزائري قد قام بحصر مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلي من خلال لجان البلدية والولاية وفي إمكانية الاعتراض على مداولات المجلس الشعبي البلدي والولائي بعد تعليقها، والطعن ضدها قضائيا، ولم يضع آليات تسمح بمشاركة منظمات المجتمع المدني

المحلي بصفة صريحة في إدارة التنمية المحلية التي تضطلع بها المجالس المحلية المنتخبة أساسا، فإن كان المشرع قرر رسم الطابع الاستشاري للجان البلدية والولاية، إلا أنه لم يلزم المجلس للاستعانة بالمنظمات المجتمع المدني المحلي من أجل استشارتها لاطلاعها على مشاريع التنمية على المستوى المحلي، ولأخذ اقتراحها حول أولويات المشاريع التي تهم المجتمع المحلي، وهذا ما يجعل كل من المجتمع المدني وحتى المواطنين مقيدين أمام أي مساهمة فعالة في ارشاد الجماعات المحلية لتلبية أولوياتهم واحتياجاتهم.

بالرغم من أن المشرع الجزائري أشرك منظمات المجتمع المدني المحلي في وقائع الجلسات والمداولات لكن كأفراد وليس بصفتها كمنظمة تمثل شريحة واسعة من المواطنين المحليين، وهذا ما يوضح أن هذا الحضور هو حضور شكلي وفقط (بوجلال 2015، ص، ص 176،175). كما أن الواقع المعاش يقر بأن تلك المواد مجمدة عمدا أو سهوا بحكم عدم تضمينها الإلزام، مما يعدو بالمجلس الشعبي البلدي والولائي الى عدم العمل بها إعمالها (بلواضح 2017، ص. 294).

ولهذا نرى أنه من الضروري تعزيز أكثر للشراكة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية وذلك لما تتميز به منظمات المجتمع المدني من مهارات عديدة في إدارة الشأن العام ويرجع ذلك لاحتكاكها الدائم بالمواطنين ومعرفتها بانشغالاتهم. ومن المؤكد أنه لا يمكن الإقرار بالتعددية والشفافية دون الاعتراف بدور المجتمع المدني وذلك تأكيدا على أهمية منظمات المجتمع المدني ولهذا وجب على الجماعات المحلية بناء علاقات تعاونية مع المجتمع المدني، والعمل على إيجاد حلول مشتركة وتقديم أجندة واضحة تكون على استعداد للتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتبادل المعلومات والتعرف على إمكانات مساهمة المجتمع المدني بشكل فعال (كرفالي وشاعة 2017، ص. 225). كما أن الدور الرقابي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية يسهم في إرساء معالم الحوكمة المحلية، بحضورها الى مختلف الاجتماعات والمداولات التي تعقدها المجالس المحلية المنتخبة، وهذا يعد نوعا من الشفافية في تسيير الشؤون المحلية فحضورها المداولات يعطيها دور الرقيب، وإذا ما رأت مساسا بالمال العام او فسادا إداريا أو ماليا، فإن لديها الوسائل المختلفة للضغط على طاقم المجلس المحلي وذلك عن طريق وعبر وسائل الإعلام المختلفة.

المحور الثاني: واقع دور المجتمع المدني التشاركي والرقابي في حوكمة التنمية المحلية في الجزائر:

في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها الجزائر مؤخرا، فرضت على المجتمع المدني للقيام بأدوار جديدة خاصة على المستوى المحلي، ويمكننا حصر هذه الأدوار في نطاقين: النطاق الأول يتعلق بالدور التشاركي للمجتمع المدني، والنطاق الثاني يتعلق بدوره الرقابي.

1. الدور التشاركي للمجتمع المدني في التنمية المحلية:

ان التطرق للدور التشاركي للمجتمع المدني في الجزائر يتطلب تبيين وتحديد أهم مظاهر مساهمته في التنمية المحلية، وكذا تحديد الآليات والميكانيزمات اللازمة لتفعيل مشاركته في هذا الإطار، وذلك من خلال ما يلي:

- **مظاهر مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية:**

يلعب المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق التنمية وبالخصوص على المستوى المحلي، ويكون ذلك من خلال توفر البيئة المناسبة لذلك والقائمة بالأساس على الديمقراطية التشاركية التي تسمح باشراك مختلف الفواعل المجتمعية في إدارة وتسيير الشؤون المحلية خاصة في الدول الديمقراطية التي قطعت أشواطا هامة في بناء قاعدة تشاركية، وعلى هذا الأساس اصبح المجتمع المدني فاعلا أساسيا للنهوض بالأعمال الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وقد انتهجت أغلب دول العالم الثالث ذات النهج في اطار الضغوط الدولية والمحلية خاصة في ظل فشل المبادرات الفوقية والقطاعية التي تصاغ على المستوى المركزي وتطبق على المستويات المحلية دون المعرفة الحقيقية باحتياجات واولويات الجماعات المحلية(حرشاوي 2014، ص. ص.110،111). وضمن هذا الاطار يسمح المجتمع المدني للمواطنين من تنظيم أنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات المحلية والوصول الى الموارد العامة وبخاصة من اجل تحسين الظروف المعيشية للفقراء، ومن خلالها تتيح للمواطنين فرصا لتطوير قدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم. ويسمح المجتمع المدني أيضا للمواطنين بالبقاء على اتصال دائم بممثليهم وابلاغهم بمطالبهم المتجددة والمتغيرة كلما اقتضى الامر ذلك (برابح 2018، ص.52). وتظهر العلاقة الفعالة بين المواطن والمجتمع المدني والجماعات المحلية خاصة في المجتمعات الأكثر انفتاحا والأكثر ديمقراطية في حين تنخفض فعالية تلك العلاقة في الدول غير الديمقراطية.

ان البحث عن السبل التي من شأنها السماح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤونهم المحلية، فرضه الواقع، خاصة إذا علمنا ان الجزائر ومنذ الإصلاحات السياسية التي عرفتها بداية من سنة 2011، عرفت حركة نشطة لتنامي المجتمع المدني من حيث الكم؛ حيث بلغ عدد الجمعيات المعتمدة في الجزائر سنة 2011 حوالي 90 ألف جمعية محلية (عباس 2017، ص. ص.133،134). وهذا ما يقودنا للتطرق لأبرز مظاهر مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية ضمن الأطر الضيقة التي يسمح بها المشرع الجزائري من خلال مختلف القوانين التي سبق التطرق لها ضمن المحور الأول، والمتمثلة فيما يلي:

أ- آلية التطوع كدعامة لتحقيق التنمية المحلية:

تعتبر آلية التطوع من أبرز وأهم الوسائل المعتمدة لدى معظم منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وذلك راجع لارتباطها بالأطر والبنى التقليدية التي كانت تقوم بنفس هذا الدور، وكمثال على ذلك "التويزة"، وكذلك لارتباطها بالجانب الديني للجزائريين، وهذا ما شكل حجر الأساس في اعتماد هذه الآلية لدى مختلف منظمات المجتمع المدني في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المحلية.

ب- آلية الدعم الخارجي كدعامة للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية:

يسمح الدعم الخارجي للجمعيات الجزائرية للمساهمة في برامج التنمية المحلية بشكل كبير، خاصة في ظل قلة الموارد المالية لهذه الجمعيات ونقص احترافيتها، ومن ابرز هذه المساهمات نجد برنامج دعم الاتحاد الأوربي والذي يهدف الى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتشجيعها على المشاركة بفعالية في التنمية، تحت اشراف تجمع المنظمات غير الحكومية (ONG)، ومن بين اهم المزايا التي يقدمها هذا البرنامج هو انه يخلق روح المقاولاتية لدى الجمعيات، ويساهم في تقديم الاستشارات الفنية والتقنية لصالح رؤساء هذه الجمعيات مما يؤهلهم للانخراط في برامج التنمية بصفة طوعية. كما نجد ان معظم الجمعيات التي استفادت من هذا البرنامج

أنها عملت على إعادة تكييف أهدافها وأنشطتها مع متطلبات التنمية المحلية (الطاهر عزيز 2010، ص. ص.50،49).

ج- **آلية التوعية والتحسيس:**

تعتبر آلية التوعية والتحسيس من أهم الآليات التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني من دعم التنمية المحلية، ويكون ذلك من خلال عقدها لندوات وملتقيات توعوية وتحسيسية أو من خلال استعمالها لوسائل التواصل الاجتماعي في ظل التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والاتصال، وذلك عبر صفحاتها على الانترنت لشرح وتوضيح مختلف القضايا والمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتهم المحلية ومحاولة إعطاء حلول لها، وذلك بغية اكسابهم ثقافة اجتماعية وسياسية تمكن المواطنين المحليين من المشاركة بطريقة فعالة في تنمية مدنهم وقراهم والابتعاد عن مختلف الآفات الاجتماعية التي قد تضر بهم وبمجتمعاتهم.

وكخلاصة لما سبق يتضح ان هناك العديد من آليات التي تساهم من خلالها منظمات المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية في الجزائر، بحيث نجد ان البعض من هذه المنظمات قد أصبح لها نشاطا ملحوظا في برامج التنمية خاصة في مجالات البيئة ومكافحة التلوث واستراتيجيات محاربة الفقر والهجرة غير الشرعية ...الخ، وهذا ما يوضح إدراك الدولة بأهمية هذه المنظمات، مما جعلها تتيح للمجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية (عبد اللاوي 2016، ص.162). الا ان ما يؤخذ على هذه المنظمات في هذا المجال هو تركيزها على الجانب الخيري والتطوعي في أغلب نشاطاتها على حساب المجالات الأخرى المهمة التي يحتاجها المواطنين وتدعم التنمية المحلية، وكذلك تميز نشاطاتها بالطابع المناسباتي أي تنشط خلال مناسبات معينة والاختفاء طوال السنة، وهذا ما جعلها تفقد مصداقيتها لدى المواطنين، وأصبح ينظر لها على انها منظمات طفيلية تظهر خلال مناسبات معينة للتقرب من المسؤولين او للحصول على اعانات الدولة.

2- الدور الرقابي للمجتمع المدني في مكافحة الفساد على المستوى المحلي:

من أبرز الأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية هي القيام بأدوار رقابية تسعى من خلالها لترشيد تسيير وإدارة الشأن المحلي طبعا هذا خاصة في الدول التي لا توجد فيها قيودا سياسية وتنظيمية لعمل منظمات المجتمع المدني على عكس الدول التي عرفت خطوات بسيطة في مسار الديمقراطية والديمقراطية التشاركية كالجزائر، وسيتم توضيح ذلك من خلال تناول أهم مظاهر الدور الرقابي للمجتمع المدني في إطار مكافحته للفساد على المستوى المحلي كأحد الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني في الدول الديمقراطية، وذلك على النحو التالي:

- **مظاهر رقابة للمجتمع المدني في إطار مكافحة الفساد على المستوى المحلي:**

وفي هذا الإطار، ينبغي على المجتمع المدني ان يعتمد في دوره الرقابي في إطار مكافحة الفساد على المستوى المحلي على مجموعة من الآليات وهي كالآتي:

أ_ **المساهمة في اتخاذ القرار:** للمجتمع المدني دور مهم في مكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك من خلال المشاركة في صنع واتخاذ القرارات الى جانب السلطات المحلية، واشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية

واشراكهم في تحمل المسؤولية، وذلك من خلال اطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالميزانية واشراكهم في عملية التخطيط لها وتمكينهم من مراقبة كيفية صرفها، إلا انه كما سبق وتم الإشارة لا يتمتع المجتمع المدني في الجزائر بسلطة التأثير على قرارات الجماعات المحلية.

ب_ **التحسيس:** ان فكرة المجتمع المدني أصبحت تقوم اليوم على مفهوم المواطنة، الذي يقتضي اشراك المواطن في تسيير الشؤون العامة، لذلك فانه يستوجب أن يقوم المجتمع المدني بحملات للتحسيس ولشرح مخاطر جرائم الفساد وآثارها المدمرة على التنمية، والقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص الضالعين فيه، وينبغي أن توجه هذه الحملات لفائدة الشباب من خلال وسائل الاعلام والاتصال، ومن خلال برامج تربوية وتعليمية تحذر من هذه المخاطر وتعرف بأسبابه وبآثاره السيئة والمدمرة (بهلولي أبو الفضل 2010، ص.265). على الرغم من الدور التحسيسي الذي لا يمكن انكاره لأغلب منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلا أن فعالية ذلك الدور محدودة جدا خاصة ضمن قضايا الفساد المحلي لأن المواطن لا يثق في منظمات المجتمع المدني، كما أنه لا تتوفر قوانين تحمي المبلغين عن الفساد سواء كانوا مواطنين أو مجتمع مدني وهو ما يجعل دور المجتمع المدني ضمن هذه القضية محدود جدا.

ج_ **الحصول على المعلومات:** للمجتمع المدني ووسائل الاعلام دور مهم في البحث والتنقيب عن المعلومات المتعلقة بالفساد ومن ثم نشرها وتعميمها من أجل إضفاء الشفافية في التسيير الشؤون العامة، وتعتبر هذه المسؤولية جد خطيرة وحساسة لا تقل أهمية عن مسؤولية الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية في محاربة الفساد المالي والإداري، ولكن ينبغي الإشارة في هذا الاطار الى ضرورة احترام الخصوصية عند نشر هذه المعلومات، ومراعاة حقوق الآخرين او سمعتهم، وفي هذا الاطار فان على الدولة ان تضمن تسهيل عملية الحصول على المعلومات بصفة فعلية، ووضع قوانين تحمي المبلغين بالفساد.

د_ **الرصد:** هو وسيلة فعالة تمكن المجتمع المدني من فضح الممارسات الفاسدة، وتعبئة الرأي العام ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم بمراقبة كيفية صرف المال العام وابرام الصفقات العمومية، ومراقبة الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية، حيث نجد انه في الكثير من البلدان يقوم أصحاب المصالح الخاصة والاثرياء بابتزاز السياسيين وشراءهم بالمال (هميسي 2009، ص.266). وهذا ما يجعل صفة الرقابة التي يمكن أن يمارسها المجتمع المدني ضمن الأطر المحلية وحتى المركزية محدودة جدا ان لم نقل منعدمة.

لذا فعلى مستوى الممارسة، يتضح لنا أن هناك ابتعاد عن تبني مقاربة الديمقراطية التشاركية والشفافية في إدارة الملفات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ومحدودية الرقابة الممارسة من طرف المجتمع المدني، هذا الامر الذي أدى الى الانتشار الكبير لحالات الفساد والرشوة، خاصة على مستوى الجماعات المحلية؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد أثبت الواقع الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الحد من هذه الظاهرة في بعض مناطق الوطن التي تعرف مشاركة أوسع لمكونات المجتمع المدني في الشأن العام، على الرغم من غياب حماية المنددين بالفاسدين وبعمليات الفساد. كما ان أكبر عمل يمكن ان يقدمه المجتمع المدني في هذا الإطار، هو التعريف بالإطار التشريعي المرصود لمحاربة الفساد، إضافة الى توعية المواطنين بمخاطره، باعتباره يحد من التنمية التي يعتبر المواطن هدفها؛ خاصة إذا عرفنا ان القطاعات الأكثر عرضة للفساد في الجزائر هي البناء

والاشغال العمومية والصحة، وهي أهم القطاعات التي تبرم فيها الصفقات العمومية بملايير الدولارات (عباس 2017، ص. ص.137-136).

كما نرى أيضا ان نقص فعالية المجتمع المدني في مكافحة الفساد والوقاية منه وممارسة الرقابة بشكل عام على الجماعات المحلية راجع بالأساس الى ضعف في تنظيمه وغياب الاحترافية لدى الناشطين ضمنه هذا من جهة، ومن جهة أخرى راجع لاستغلال السلطة السياسية في الجزائر خلال العقدين الاخيرين المجتمع المدني من أجل ترميم شرعيتها المنقوصة وذلك بعملها على إيجاد مجتمع مدني خاص بها يقوم بدور اللجان المساندة لرجالات السلطة خلال الحملات الانتخابية ويعمل على الترويج لمشاريع السلطة والتبرير لكل قراراتها، هذ الامر الذي أدى الى تغلغل أصحاب المصالح الخاصة والانتهازيين لأغلب منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وخاصة ان هذه الفترة عرفت بحبوحة مالية جراء ارتفاع أسعار المحروقات مما أدى الى استغلال هذا الضرف من اجل كسب ود هذه المنظمات من خلال اغراقها بالإعانات المالية مقابل ما تقدمه من خدمات للسلطة، وفي هذا السياق نحاول طرح التساؤل التالي، كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تحارب الفساد وهي تقتات من المنظومة التي ترعى هذا الفساد؟، أي لا يمكن مكافحة الفساد والفاسدين في ظل وجود مجتمع مدني زبوني يسعي فقط الى التقرب من السلطة السياسية من اجل الحصول على مصالحه الخاصة.

المحور الثالث: التحديات التي تعيق فاعلية دور المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر

هناك العديد من التحديات التي تعيق المجتمع المدني الجزائري في أدائه لأدواره بفاعلية لتحقيق الحوكمة المحلية وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1_ ضعف تكوين وتأهيل منتسبي منظمات المجتمع المدني: إن الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية بالجزائر أو غيرها من البلدان يفترض وجود مجتمع مدني كفؤ وواعي، وعارف بالوظائف المنوطة به، لكن واقع طبيعة منظمات المجتمع المدني الجزائري لا يعكس هذه الصورة إذ يلاحظ أن أغلب الجمعيات والنقابات تتشكل بنسب عالية من أعضاء محدودي التعليم إن لم نقل معدومي التعليم، فحسب إحصائية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2008 لم تتعدى نسبة الجامعيين المنخرطين في الجمعيات المحلية 12٪ و31٪ في الجمعيات الوطنية.

كما نجد أن معظم منظمات المجتمع المدني تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي لها، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي لمنظمات المجتمع المدني لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية ولا حتى الثقافة الديمقراطية. وهنا نجد أن هذه المنظمات متناقضة مع نفسها إذ كيف تطالب السلطة الحاكمة بأن تكون واضحة وديمقراطية إذ لم تمتلك هي في حد ذاتها هذه المواصفات.

2_ حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية: الجمعيات في الجزائر لا نشهد لها مساهمات نوعية في مجال التنمية بفعل الانغلاق المبرمج لها من قبل الجماعات المحلية في كثير من مناطق الوطن، لذا اقتصر نشاطها على العمل التطوعي وحده، ورغم أهميته لكن لا يمكن التعويل عليه دائما، خاصة وأن الحركة الجمعوية وبعد تجربة ثلاث عقود مع هذا النوع من السلطة لابد أن تتوجه نحو نوع من النضج والمأسسة.

هذه الوضعية التي جعلت منظمات المجتمع المدني قليلة العدد هي التي تحتكر الاستشارات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية لممثلي المجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة للمجلس الوطني الشعبي واللجان في المجالس المحلية، أو حتى بالنسبة لبعض الوزارات التي تلجأ الى طلب رأي منظمات المجتمع المدني النشطة عند اعدادها لملفات أو نصوص قانونية جديدة، كما أن استشارتها تتوقف عند حد الاستماع الشفهي خلال استقبالها أو اجتماعات تخصص لهذا الغرض، أو طلب ملاحظات مكتوبة في بعض الأحيان، وليس هناك أي نص قانوني يلزم أصحاب القرار على الأخذ بهذه الاستشارات وأخذها بعين الاعتبار وعليه تبقى مجرد حبر على ورق (عبد اللاوي 2016، ص. ص. 184-191).

3_ تزايد صور التبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني: تعاني الجمعيات في الجزائر من مشكلات عديدة وعلى رأسها إشكالية الموارد المالية التي تعتمد عليها في تمويل نشاطاتها. فاذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن ان يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فانه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات. فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها جمعيات المجتمع المدني من أهم متطلبات قيامها بأدوارها المختلفة وإدارة علاقتها بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلالها في التعاطي معها. فبقدر ما تعتمد منظمات المجتمع المدني على اعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها (زياني 2009، ص.59). وهذا ما ينعكس على سياساتها وممارستها وتغليب الميول الصريح والضمني لجدول أعمال المانح سواء كانت هيئات حكومية أو خاصة، داخلية كانت أو خارجية. (سنوسي 2018، ص. ص. 283،284). ويعتبر غياب الاستقلالية المالية أكبر عائق أمام العمل الفعال لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر. كما ينبثق عن هذا التحدي مشكلة إضافية وهي ازدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، اذ يلاحظ اغداق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات اخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية. ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لا سيما من خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية بحكم تولها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة (زياني 2009، ص.60).

4_ منافسة التنظيمات غير الرسمية (التقليدية): تعاني أيضا منظمات المجتمع المدني في الجزائر من منافسة التنظيمات غير الرسمية والتي لها نفوذا في الواقع العملي ونقصد به تلك التنظيمات القائمة على الروابط التقليدية والعشائرية التي أصبحت امتداد لمنظمات المجتمع المدني ومن أبرز الأمثلة على ذلك الدور الحاسم لهذه التشكيلات التقليدية في توجيه السلوك الانتخابي التي يعتمد عليها تقريبا بصفة كلية لما لها من قدرة على التعبئة وتوجيه سلوك المنتخبين استنادا لفكرة الولاءات التقليدية كالقبيلة والعشيرة (ولد أعمر 2006، ص. ص. 23-26).

5_ العراقيل القانونية والبيروقراطية: النصوص القانونية التي تحكم نشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال منظمات المجتمع المدني المختلفة، (زياني 2009، ص. 61). اذ نجد ان طريقة تأسيس الجمعيات في القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات يعبر عن موقف يثير الاستغراب لأن التصريح وفقا للمنطق القانوني السليم وفي طبيعته وجوهره لا يمكن ان يترتب عليه أي أثر من الناحية القانونية، باعتباره بمثابة اعلان عن نشأة الجمعية بشكل قانوني، وهو ما لم يعره المشرع الجزائري أي اهتمام،

حيث ربط تأسيس الجمعية وتمتعها بالشخصية القانونية على ضرورة الاعتراف بها من قبل السلطة الإدارية من خلال إقرار نظام الوصلين المقررين في المادة 7: وصل الإيداع ووصل التسجيل. ولذلك ندعو الى حل هذا الاشكال بتعديل هذا القانون بحيث يجعل مسالة الاعتراف بالوجود القانوني للمنظمة إذا ما احترمت الشكليات المنصوص عليها في المادة 8 من الباب الثاني، بمعنى انه لا يجوز للإدارة ان تمتنع عن تسليم وصل التصريح بتأسيس جمعية قدمت ملفا مستوفيا لجميع الشروط المنصوص عليها في القانون واستلمت وصلا مختوما ومؤرخا في الحال، لأن القول بغير ذلك يجعلنا أمام نظام الترخيص بتأسيس الجمعية (سعد الله 2014، ص. 124). تعد القيود السابقة حجرة عثرة أمام بروز العديد من منظمات المجتمع المدني التي الكثير ما تفشل قبل اعتمادها.

كما ان التضييق على الجمعيات لا يقتصر على مرحلة تأسيسها فقط، وانما يتجاوز ذلك الى مرحلة نشاطها اذ تملك الإدارة سلطة منح او رفض الترخيص لاجتماعات الجمعية العادية لهذه الجمعيات، وينبغي ابلاغها بجدول أعمالها وعدد الحاضرين واهم التغييرات التي حدثت على مستوى قانونها الأساسي وهيئاتها التنفيذية وذلك خلال فترة 30 يوما ولو تأخرت عن التصريح بكل ما سبق، يمكن للإدارة ان تقوم بتسليط عقوبات عليها، كما تقوم الإدارة بالاطلاع على الوثائق والسجلات والمراسلات الخاصة بالجمعية، واطلاعها بشكل دوري على تقاريرها الأدبية والمالية. وهذا الامر يجعل جمعيات المجتمع المدني خاضعة تماما للسلطة سواء في تأسيسها او نشاطها او حتى في تمويلها، وهذا ما يوحي الى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لإعطاء حرية واستقلالية لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر وبدلا من أن تكون هي المراقب لعمل مؤسسات الدولة أصبحت هذه الأخيرة هي التي تمارس رقابة على نشاطاتها.

6_ نظرة الدولة لمنظمات المجتمع المدني: بعد تجربة الانفتاح الديمقراطي في التسعينات استيقنت السلطة السياسية في الجزائر بأن إعطاء فرصة حقيقية للشعب الجزائري لاختيار ممثليه بكل شفافية سوف يؤدي بالضرورة الى اقصاء النخبة الحاكمة وابعادهم عن الحكم، سواء عن طريق تصويت عقابي او تصويت عقلاني، طالما أن المجتمع عموما مقتنع بان السلطة غير قادرة على اخراج الجزائر من التبعية وبعث مشروع دولة قوية وبناء منظومة اقتصادية فعالة وناجحة، ومنه اختارت السلطة السير اتجاه تعطيل الأطر وتمييع الفضاء السياسي والجمعوي، فعوض تعطيل المسار الانتخابي وعدم السماح بإنشاء منظمات المجتمع المدني والظهور بمظهر السلطة الدكتاتورية، فضلت التفنن في انتاج المشهد السياسي والجمعوي التعددي الشكلي، مع الاجتهاد الدائم في تعطيله وظيفيا بطل الطرق المتاحة (بكيس 2020، ص.16). كما ان السلطة السياسية في الجزائر لم تكن مستعدة لتطوير مجتمع مدني مستقل عنها، بل كانت تراه دائما كامتداد لها ودرع خارجي واق فقط يلعب الدور المكمل والداعم للسلطة فقط. (لطاد بن محرز 2016، ص. 277) وأي محاولة لإنشاء جمعيات او منظمات خارج هذه النظرة ترى فيه السلطة السياسية على انه تهديدا لها ولسلطتها، هذا لكون السلطة السياسية في الجزائر ترى في المجتمع المدني على انه منافسا وليس شريكا لها، هذا ما أدى الى نشوء علاقة خاصة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر تتميز بنوع من الشك والريبة.

الخاتمة:

في الأخير يتضح لنا ان مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر جد محدود، وذلك راجع لعدم وجود علاقة قانونية وتعاونية تربط بين المجتمع المدني والجماعات المحلية، بحيث نجد أن المجتمع المدني مغيب تماما في مرحلة تشكيل وتسيير المجالس المحلية المنتخبة، وهذا ما انعكس سلبا على دوره في تدعيم التنمية المحلية ومحاربة الفساد على المستوى المحلي، اذ نجد إن المشرع الجزائري أقر آليات لتمكين المواطن ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في صنع القرار على المستوى المحلي، إلا أن هناك غموض وتقييد واضح في آليات تطبيقها. وهذا ما يؤكد على عدم وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف النخبة الحاكمة للانفتاح على منظمات المجتمع المدني واعتبارها كشريك في عملية التسيير، وعلى هذا الأساس نقترح مجموعة من الحلول لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية والتي تتمثل فيما يلي:

1. ضرورة انفتاح السلطة السياسية على منظمات المجتمع المدني من خلال قوانينها، وإزاحة الغموض عن الهدف من وجودها، والاعتراف بها كشريك وفاعل رئيس في التنمية خاصة على المستوى المحلي، دون محاولة السيطرة عليها واختراقها؛
2. ضرورة اشراك منظمات المجتمع المدني في تشكيلة المندوبيات البلدية والولائية لتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية على المستوى المحلي؛
3. ضرورة إنشاء مجالس محلية استشارية تنشط بالموازاة مع المجالس المحلية المنتخبة، وأن تضم في تشكيلاتها مختلف منظمات المجتمع المدني، للمساهمة في صنع القرار المحلي ومراقبتها لأعمال المجالس المحلية المنتخبة؛
4. ضرورة مشاركة المواطنين المحليين ومنظمات المجتمع المدني في اعداد وتنفيذ الميزانية المحلية، وذلك لتوجيه الضرائب التي يدفعها المواطن المحلي الى المشاريع التي يرى السكان المحليين انها تهمهم وتلبي تطلعاتهم، والمشاركة أيضا في مراقبة صرف الميزانية في كل مراحلها لتفادي كل اسراف او انحراف خلال صرفها؛
5. ضرورة نشر كل المعلومات التي تهم المواطنين المحليين بكل الوسائل التكنولوجية المتاحة، والعمل على نقل مجريات دورات المجالس المحلية عن طريق البث المباشر على الانترنت، لتمكين جميع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من الوصول الى المعلومة في الوقت المناسب، ومراقبة عمل هاته المجالس.

المراجع:

1. القانون رقم 16-01، (المؤرخ في 7 مارس 2016) المتعلق بالتعديل الدستوري، العدد: 14، الصادر عن الجريدة الرسمية.
2. برابح حمزة. (2018). الحوكمة ودورها في تحسين التسيير للجهاز الإداري المحلي ومتطلبات التطبيق –الجزائر نموذجا-. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
3. بكيس نور الدين. (2020). الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
4. سعد الله عمر. (2014). المنظمات غير الحكومية في الجزائر بعد الاستقلال، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

5. عباس عمار. (2017). دراسات دستورية في اسناد السلطة وممارستها، الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
6. لطاد بن محرز ليندة. (2016). المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية دراسة تطبيقية –الجزائر- أنموذجا، الجزائر: دار الكتاب الحديث.
7. بلواضح الطيب. (2017). الإعلام والمشاركة المجتمعية لتطوير عمل الجماعات المحلية (التجربة الجزائرية). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد: 42.
8. بن ناصر بوطيب. (2014). علاقة المجتمع المدني بالمجالس المنتخبة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد: 07. العدد: 01.
9. بهلولي أبو الفضل محمد. (2010). المجتمع المدني ومكافحة الفساد في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد: 13، العدد: 25.
10. دبوشة فريد. (2017). الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية كأساس لتحقيق الديمقراطية التشاركية المكرسة بموجب الدستور المغربي لسنة 2011 والتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية. المجلد: 54. العدد: 04.
11. زياني صالح. (2009). تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر. مجلة المفكر. العدد: 04.
12. سنوسي محمد. (2018). الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل. المجلد: 01. العدد: 01.
13. كرفالي هبة الله، محمد شاعة. (2017). المجتمع المدني: عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي. مجلة الحقيقة. العدد: 41.
14. هميسي رضا. (2009). دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 01.
15. بن ناصر بوطيب. (2015). المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية تونس-الجزائر-المغرب. أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون الدستوري. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
16. بوجلال عمر، (2015)، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر1989-2014 الواقع واليات التفعيل، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
17. حرشاوي محي الدين. (2014). الاستراتيجية الاوربية في تعزيز إدارة الجماعات المحلية عن طريق تفعيل آليات المجتمع المدني تجاه دول جنوب المتوسط "دراسة حالتي المغرب والجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
18. الطاهر عزيز محمد. (2010). آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
19. عبد اللاوي عبد السلام. (2016). المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية – دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
20. ولد أعمر شريفة. (2006). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية وعلاقته بالإدارة المحلية. مذكرة نهاية الدراسة. المدرسة الوطنية للإدارة.